

الى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

أوضاع المتقاعدين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
توصلت الحكومة والمركزيات النقابية إلى اتفاق اجتماعي يوم 29 أبريل 2024، نسجله إيجاباً، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير المرتبطة بأجراء القطاع العمومي، ونتمنى الالتزام التام بتنفيذ بنوده من طرف الحكومة والقطاع الخاص.
مع ذلك، تظل فئات اجتماعية واسعة خارج دائرة إجراءات الحكومة لحماية القدرة الشرائية، وفي مقدمتها فئة المتقاعدين. حيث لا زالت الحكومة متجاهلة للمعاشات الهزيلة التي يتقاضاها عدد كبير جداً من المتقاعدين بعد أن أفنوا عمرهم في خدمة الوظيفة العمومية أو الوحدات الإنتاجية الخاصة.
ومن الواضح، السيدة الوزيرة، أن مبالغ عدد كبير من المعاشات صارت لا تُسمن ولا تُغني من جوع أمام الارتفاع الفاحش في الأسعار وصعوبات الحياة، لا سيما وأن المتقاعدين غالباً من ترتبط أعمارهم بارتفاع نسبة الأمراض المزمنة، وبالتالي ارتفاع كلفة العلاجات، حتى أن شرائح عريضة منهم التحقوا بدائرة الفقر والهشاشة.
كما أن هناك بعد الأرقام التي تتحدث على أن ثلثي المتقاعدين لا يتوفرون على سكن خاص ويعيشون في بيوت مؤجرة، وأن نسبة مهمة من هذه الفئة من المتقاعدين يحصلون عملياً على أقل من ألف درهم.
بناءً عليه، نساألكم، السيد الوزير، حول القرارات التي يتعين على الحكومة اتخاذها، لأجل إقرار زيادة في معاشات المتقاعدين وذوي الحقوق، بما يضمن الكرامة ويُنصف أصحاب المعاشات المتدنية، وبما يُناسب تكاليف العيش الكريم؟ كما نساألكم حول التدابير الواجب عليكم اتخاذها لأجل التسريع بتسوية ملفات ذوي الحقوق من معاشات الأزواج كاملة غير مجزأة حرصاً على كرامتهم ومراعاة لظروفهم ووضعتهم الاجتماعية؟
وتقبلوا، السيد الوزير، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نادية تهامي